

لللاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

قراءة لسيناريوهات الأزمة اللبنانية

وآثارها على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

www.refugeesps.net
e-mail: info@refugees.net
Phone: +961 1 819 848
whatsapp: +961 81 763 502

مقدمة:

منذ بداية الحراك الاحتجاجي اللبناني في السابع عشر من تشرين أول/أكتوبر 2019، باتت مفاعيله المحتملة موضعاً للتكهن والمراقبة، لا فيما يتعلق بالمواطنين اللبنانيين فحسب، بل وأيضاً على شاكلة تساؤلات حول انعكاساته المحتملة على وضع اللاجئين الفلسطينيين¹، المقيمين في هذا البلد الذي عايش تاريخياً أزمة في علاقته مع اللاجئين الذين يستضيفهم، وحساسية مفرطة أظهرتها التركيبة الطائفية السياسية والاجتماعية اللبنانية تجاه اللاجئين بشكل عام والفلسطينيين على وجه الخصوص.

الحراك الذي عبّر جلياً عن الأزمة السياسية اللبنانية، في ظل عجز النظام القائم عن التعامل مع تراكمات طويلة من الأزمات الاقتصادية والسياسية، كشف درجة هشاشة منظومة الحكم القائمة وصعوبة استمراريتها، وفتح الباب أمام تكهنات حول قدرتها على الاستمرار.

كل ذلك في ظل تصاعد واضح لمظاهر الأزمة الاقتصادية والمالية المتراكمة، لاسيما بعد الإجراءات المالية الأمريكية التي طالت المصارف اللبنانية²، وإحجام القوى الدولية والإقليمية الكبرى عن تقديم جهد خاص لفرملة أزمة باتت تأخذ الوضع اللبناني نحو انهيار وشيك.

تحاول هذه الورقة تقديم قراءة مختصرة للمآلات المحتملة للأزمة اللبنانية، وأثرها على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وذلك في ضوء الرصيد السلبي تاريخياً للبنان الدولة والمكونات السياسية في التعامل مع وجود اللاجئين الفلسطينيين، والنماذج السابقة لانعكاس الأزمات التي تمر فيها البلاد وحالات الصراع السياسي

¹ ترقب فلسطيني لمآلات الانتفاضة اللبنانية، بوابة اللاجئين الفلسطينيين، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٩. etrefugeesps.n

² هل تدفع مصارف لبنان ثمن العقوبات الأمريكية، الجزيرة ٣٠ أغسطس ٢٠١٩. aljazeera.net

لللاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

بين مكوناتها على وضع هؤلاء اللاجئين، بما هدد حقوقهم بل ووجودهم وكذلك حياتهم وعرضهم لمجموعة من أبشع الممارسات في مراحل متعددة، ليس بدءاً بفترة القمع الأمني والعسكري للمخيمات في مرحلة الخمسينات والستينات، ومروراً بنماذج المجازر المرتكبة بحق اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات (تل الزعتر) و(صبرا وشاتيلا)، وليس انتهاء بحصار المخيمات، أو المراسيم الخاصة بقانون العمل التي حاول تنفيذها وزير العمل السابق في الحكومة اللبنانية الأخيرة.

التفاعل الفلسطيني مع الأزمة اللبنانية:

نظر الجمهور الفلسطيني للحراك في الشارع اللبناني بنوع من التفاؤل في ضوء بعض المواقف التي قدمتها ساحات الاحتجاج والاعتصام، والتي ناصرت قضيتهم ونددت بعنصرية بعض أفراد الطبقة السياسية ضدهم، وتقديرهم أن الحراك والمطالب التي يرفعها أقرب لهم و لمطالبهم من الموقف الرسمي اللبناني الذي غالباً ما ناصبهم العداء على مستوى الممارسة.

ومع ذلك كان الحذر ضابطاً أساسياً للمواقف الفلسطينية من الحراك، وهو ما عكسته مجموعة من التعميمات والتحذيرات، قدمتها بعض الجهات الفلسطينية المرجعية في المخيمات، واللجان الأمنية، محذرةً من المشاركة الميدانية في الاعتصامات، ودعت لتجنب مناطق الاحتجاج.

الانكفاء الفلسطيني عن الحدث يمكن فهمه في ظل السياق الطويل من التعامل الرسمي و الأمني اللبناني مع مخيمات الفلسطينيين وجموع اللاجئين كمتهم جاهز، وهو ما خبره الفلسطينيون من خلال اتجاه أطراف لبنانية عدة لتوجيه اتهامات محضرة مسبقاً للمخيمات الفلسطينية في أحداث سابقة شهدتها البلاد.

تدريجياً، قد تبدو رهانات مجتمع اللاجئين وقواهم على الحراك الثوري بأنها تتراجع، في ظل تصاعد معاناتهم المعيشية، وتأثير الأزمة الاقتصادية القائمة في لبنان على أوضاعهم، فالمشهد الحالي في لبنان لم يعد الحراك محوره الوحيد، حيث تعيش البلاد أزمة سياسية واقتصادية عميقة، فيما تعجز القوى السياسية عن إيجاد مخرج لها، وباتت تنذر بانفجار أو انهيار محتمل، ومزيد من التداعيات السلبية المتوقعة على لبنان والمقيمين فيه، في حال استمرار الأزمة.

المحور الأول: السيناريوهات المحتملة للأزمة اللبنانية الحالية:

1- انهيار شامل:

تتراكم مؤشرات الانهيار المالي والاقتصادي في لبنان، بحيث باتت تهدد لا نمط المعيشة أو درجة جودتها فقط، بل طالت قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الأساسية، في ظل تآكل قيمة العملة والانكماش الكبير للاقتصاد اللبناني، والخسائر اليومية التي يسجلها هذا الاقتصاد والتي قدرها وزير المالية اللبناني بـ ١٠٠ مليون دولار يومياً، والخسارة الأكبر في فقدان الثقة داخلياً وخارجياً في النظام المصرفي اللبناني المهتر حالياً، والذي عجز عن تلبية احتياجات مودعيه، فيما تسير أزمة نقص العملة الأجنبية نحو تهديد البلاد بفقدان القدرة على استيراد الاحتياجات الأساسية للسكان.

هذه المؤشرات تؤكد صعوبة تجاوز البلاد للأزمة وإمكانية اتجاهها للتحوّل إلى أزمة سياسية واجتماعية قد تأخذ أبعاداً عنيفة، حيث ترفض الشريحة الحاكمة تقديم تنازلات جدية للشارع أو حتى التضامن فيما بينها لتجاوز هذه الأزمة وتقليص الخسائر.

ما يعزز فرص هذا السيناريو السوداني، هو التوضع السياسي الحالي للبنان، فلم يعد لبنان ذلك البلد الذي تحرص بلدان الخليج العربي على إنقاذه من مأزقه الاقتصادية، أو الذي تقدم له الدول الكبرى المساعدات لضمان ولائه، فخلال العقدين الماضيين عملت الكثير من المتغيرات على إخراج لبنان من هذه الدائرة، وفي ظل خسارة حلفاء هذه الدول للعديد من مواقعهم داخل التركيبة اللبنانية، يمكن فهم تأكيدات وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو" أنه لن تكون هناك حزمة إنقاذ مالي للبنان، أو استبعاد

لللاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

الوفد اللبناني من حضور اجتماع باريس الخاص بلبنان، باعتباره اتجاهاً دولي للتمسك بشروط محددة للتعامل مع الحالة اللبنانية ترتبط باشتراطات سياسية ومالية كفيلة بتفجير الوضع داخلياً في هذا البلد، إذا وجدت من يتبناها داخلياً ويعمل لتليتها.

٢- التعطيل وعدم الاستقرار:

اعتاد لبنان حالة شبه دائمة من الضغوط السياسية والأزمات المتلاحقة، بما خلق مهارة بقاء متأصلة لدى سياسيي هذا البلد، مكنتهم من الإبقاء على نظام الحكم ومواقعهم داخله، الأمر ذاته ينطبق على النظام المصرفي اللبناني وشريحة رؤوس الأموال الكبيرة، كذلك لا تبدو القوى الكبرى وتلك الإقليمية متعجلة للإطاحة بالنظام اللبناني الحالي، خصوصاً أن مخاضات ميلاد نظام بديل لم تتضح بعد، وفي ظل حالة عدم الاستقرار في الجوار السوري وحساسية الولايات المتحدة لأي انفلات في الأوضاع على حدود فلسطين المحتلة، هذه العوامل قد تعطي فرصة لبقاء الطبقة السياسية الحاكمة إذا تضافرت مختلف مركباتها، وهو أمر لا يبدو متيسراً حتى الآن، فقوى هذا النظام تستخدم الشارع لتصفية خلافاتها، وتتبادل الاتهامات فيما بينها، وتعجز عن الاتفاق على تشكيل حكومة جديدة.

هذا السيناريو يحتاج إنفاذه أيضاً إلى حزمة كبيرة من المساعدات الدولية التي تسمح بإدارة عجلة النظام المتعثرة، وتهدئة هذه الموجة من الانفجار الجماهيري.

والإشكال هنا أن جميع ما يطرحه المجتمع الدولي على المستوى المالي لا يتجاوز حقناً تسكينية للحيلولة دون مزيد من الانهيار المالي للمنظومة الرسمية، مقابل شروط تفرص تقشفاً استثنائياً على مواطني لبنان و مقيميهم، وشروطاً سياسية أخرى لا تقل تعقيداً، وهو ما يعني أن أياً من حالات أو وضعيات البقاء على هذه الطبقة السياسية ستكون استثنائية وغير مستقرة وخطرة.

٣- تغيير إصلاحي :

إمكانية نجاح الحراك الجماهيري، أو غيره، في الدفع نحو تغيير إصلاحي كبير في لبنان، تبدو مستعصية، وترتبط فرصها باستعادة الحراك لزخم بداياته جماهيرياً، وتطوير قدرات تنظيمية استثنائية في زمن قياسي، تمكنه من تأطير شرائح جماهيرية واسعة، والدخول كطرف يمثل الشارع أمام الساسة ويجردهم من شارعهم وجماهيريتهم.

متابعة الحراك اللبناني بأطواره المختلفة منذ بدايته تجعل هذا الأفق بعيد المنال، فإذا كان ثمة فرصة لسقوط الطبقة السياسية الحاكمة فهي بالتأكيد تعود لعوامل اهترائها، وبالتأكيد تبدو فرص إقامة نظام بديل أكثر استعصاء بكثير، في ضوء التعقيدات الخاصة بالوضع اللبناني ودور الأطراف الخارجية في التأثير على مسارات الأحداث في هذا البلد، والتاريخ الطويل من الاستقطابات الطائفية والمآلات العنيفة لهذه الاستقطابات في أي أزمة سياسية أو اجتماعية.

المحور الثاني: التأثيرات المحتملة على وضع اللاجئين الفلسطينيين

في أي من السيناريوهات المحتملة لتطور الأزمة اللبنانية، تبدو هناك احتمالات كبرى لتطور أشكال ومصادر التهديد للوجود الفلسطيني في لبنان، وإعطاء دفعة للتهديدات القائمة تاريخياً لوجودهم وحقوقهم باتجاه تفعيلها، ومفاقمة تأثيرها على مجتمع اللجوء الفلسطيني بكافة مكوناته.

و كضرورة لفهم ما تستحدثه الأزمة اللبنانية من تهديدات لابد من استرجاع لتلك التهديدات القائمة بالفعل منذ سنوات أو عقود وبعضها منذ بداية مأساة اللجوء الفلسطيني.

أولاً: التهديدات والمخاطر التاريخية لوضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

١- محاولات إسقاط حق العودة:

منذ النكبة الفلسطينية عام 1948 وبداية اللجوء الفلسطيني، ورغم صدور القرار (194) عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي ينص على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض، وصدور قرارات دولية أخرى داعمة، دأبت القوى الداعمة للاحتلال على محاولات متعددة لإسقاط حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة لأراضيهم، قد لا يكون آخرها نشاط الإدارة الأمريكية الحالية بتواطئ مع أطراف إقليمية وعربية عدة، وبمسارات مختلفة لإسقاط حق اللاجئين في العودة لأراضيهم المحتلة، كجزء من المساعي لتصفية القضية الفلسطينية.

كان أبرز هذه المسارات سعي واشنطن وتل أبيب لتقليص عدد اللاجئين الفلسطينيين المعترف بهم لدى الأمم المتحدة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، وكذلك تقليص دور "أونروا" وخدماتها،

عبر محاولة تجفيف منابعها المالية، أو السعي لاستصدار مواقف عربية وفلسطينية تتخلى عن المطالبة بحق اللاجئين في العودة، أو السعي لدفع اللاجئين للهجرة نحو أوروبا والأمريكيتين، واصطناع مسارات خاصة بالهجرة الشرعية وغير الشرعية لهذا الغرض.

٢- تدمير مخيمات اللاجئين وطردهم من مواقع اللجوء

واحدة من أسوأ المآسي التي أصابت اللاجئين الفلسطينيين خلال السنوات الأخيرة كانت تدمير بعض مخيماتهم وطردهم من مواقع اللجوء في دول الطوق العربي، حيث تشكل المخيمات على بؤس المعيشة فيها تجسيدا لمسؤولية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عن مأساة اللجوء الفلسطيني، وبيئة تحفظ للاجئين جزءاً يسيراً من تماسكهم الاجتماعي ومناعتهم في وجه محاولات تفتيت وجودهم وتمزيق هويتهم.

بالإضافة إلى محاولات إخضاعهم فرادى لضغوط تبتز تمسكهم بحق العودة.

فخلال الحرب الأهلية اللبنانية وما تبعها من حرب على المخيمات في لبنان، اجتث مخيم تل الزعتر في بيروت الشرقية من الوجود، وكذلك تجمع جسر الباشا ومخيم النبطية، وكانت هناك محاولة لإنهاء حالة مخيم شاتيلا.

وإثر الاجتياح الأمريكي للعراق تعرض حوالي ٣٥ ألف لاجئ فلسطيني للتهجير من العراق، ثم تعرض مخيم نهر البارد للتدمير، ما أفضى لتهجير ٢٧ ألف لاجئ فلسطيني من المخيم، وتبع ذلك عملية تجريف هائل لتجمعات ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا وتهجير حوالي ٧٠% من مجموعهم، ما أدى لخفض ملموس في عدد سكان المخيمات في دول الطوق، وتشتيت جديد للاجئين الفلسطينيين أضعف

قدراتهم الجماعية والفردية، وقلص من روافع مقاومتهم للمشاريع الهادفة إلى حرمانهم من حقوقهم وعلى رأسها حق العودة.

٣- التصنيف الطائفي:

تبعاً للتركيبة الطائفية السائدة في لبنان تم تصنيف اللاجئين الفلسطينيين واحتسابهم من قبل الأطراف اللبنانية المتصارعة حسب هويتهم الدينية، وعلى هذا الأساس بنت أطراف لبنانية متعددة موقفها منهم، وتم صياغة المفاهيم حولهم، والتي بدورها اعتبرتهم تهديداً لمعادلات التوازن القائمة بين الطوائف اللبنانية، وعلى هذا الأساس جرت دائماً محاولات لتطويقهم وعزلهم عن الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية اللبنانية، وهو ما يعني فعلياً عزلهم عن أسباب وعوامل الحياة وتحويل المخيمات لجزر فقر وبؤس تنعدم فيها مقومات الحياة.

٤- التحفز الأمني ضد المخيمات:

تعاملت المنظومة الأمنية اللبنانية منذ وصول اللاجئين الفلسطينيين للبنان كتهديد أمني محتمل، ورغم الخط الزمني الطويل لهذا الوجود وتبدل شكل وهوية المؤسسة الأمنية والعسكرية اللبنانية وخلفيتها السياسية، إلا أن ما اختلف على مر هذا الخط الزمني كان بالأساس تحول التعامل معهم من اعتبارهم تهديداً محتملاً إلى اعتبارهم تهديداً أمنياً مؤكداً، وجب عزله وإحباطه واختراقه وقمعه.

دعمت هذا التوجه آليات التعامل الأمني الحالي مع المخيمات الفلسطينية، التي تم الشروع فعلياً في مشاريع لتطويقها بأسوار أمنية، فيما تعرض أبنائها لخطر الملاحقة الأمنية وتبعاً لذلك القضائية، وتبارى

لللاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

الأفرقاء السياسيون في لبنان طيلة الأعوام العشر الأخيرة على إصاق الاتهامات بخصوص عدد من الأحداث الأمنية في البلاد بالمخيمات الفلسطينية واللاجئين الفلسطينيين.

www.refugeesps.net
e-mail: info@refugees.net
Phone: +961 1 819 848
whatsapp: +961 81 763 502

٥- غياب الإطار الجامع:

يفاقم من مخاطر هذه التهديدات غياب إطار جامع للفلسطينيين في مخيمات اللاجئين وفي عموم الساحة اللبنانية، حيث يتخذ الانقسام الفلسطيني أشكالاً تفوق نظيرتها في الأرض المحتلة، و تتقسم السيطرة على أحياء المخيمات والنفوذ على هيئاتها ولجانها بين الفصائل المتنافرة سياسياً³.

³ انقسام الفصائل يعطل عمل القوة الأمنية في مخيم برج البراجنة، بوابة اللاجئين، ٢٩ أكتوبر ٢٠١٩

ثانياً: تهديدات ومخاطر تفرزها الأزمة

التهديدات الأمنية:

رغم حالة التآزم السياسية يبدو الوضع الأمني اللبناني حتى الآن مستقراً إلى حد ما، في بلاد عاشت تجارب اضطراب أمني، وجولات عدة من الحروب الأهلية عبر تاريخها القصير نسبياً، ولكن الأزمة الحالية التي تعيشها البلاد واستحكام حلقاتها سياسياً واقتصادياً، قابلة لإفراز تحديات أمنية إضافية.

وإذا كان الأمن بمفهومه العام قد يبدو بعيداً عن الانهيار في ظل تماسك مؤسسة الجيش والقوى الأمنية بشكل لافت حتى الآن، فإن الخواصر الأمنية الرخوة للبلاد ونقاط الاحتكاك تبقى دائماً مرشحة، لتشكل نقاط وحيز للتوتر الأمني، وهو ما يرشح جملة من التهديدات الأمنية لواقع المخيمات، ارتباطاً بالإفرازات المحتملة للأزمة، و بالتهديدات القائمة تاريخياً للمخيمات:

- التحفز الدائم للأمن اللبناني تجاه المخيمات والذي قد يحيل أي حدث يصدر من بيئة المخيمات لعنوان لعمل عسكري تجاه المخيمات، يماثل العملية العسكرية التي حدثت تجاه مخيم نهر البارد⁴.
- القوائم الطويلة من المطلوبين الفلسطينيين وغيرهم من سكان المخيمات لأجهزة الأمن اللبنانية، والتي تقدرها بعض المصادر بآلاف الأسماء، وغياب الحلول لهذه الظاهرة، التي تضع شريحة من سكان المخيمات تحت ضغط دائم قابل لصنع توترات داخلية في بيئتها.
- ميل القوى السياسية اللبنانية لاستخدام المخيمات كـ "صندوق بريد"، لتبادل مظاهر التحدي والتهديد السياسي والجماهيري والأمني، وفي ذلك سوابق عدة تدعمها شواهد الاتهامات المتبادلة بين القوى

⁴ مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين، الموقع الإلكتروني للإنروا. unrwa.org

السياسية اللبنانية في هذا الشأن والتي لا تقتصر على الأزمة الحالية ذات الطابع الاقتصادي السياسي، أو ما سبقها من الحالات السلفية الجهادية.

- المساعي المستمرة من كيان الاحتلال لاستحداث اختراقات وتهديدات أمنية داخل بيئة المخيمات⁵، بفعل حالة الصراع بين عموم الفلسطينيين وهذا الكيان المتسبب الأول في نكبتهم ولجوئهم، وذلك رغم خفوت دور المخيمات الفلسطينية في لبنان كمصدر للفعل الفلسطيني ضد الاحتلال "الإسرائيلي" منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993.

مخاطر اقتصادية:

لم ترتبط سياسات التهميش ضد اللاجئين الفلسطينيين من قبل الدولة اللبنانية بأزماتها المالية، بل استمر هذا المنحى كمنحى كمنحى شبه ثابت في التعامل اللبناني مع اللاجئين الفلسطينيين⁶، وهو أمر مرشح للتصاعد حالياً، إذ يتجاوز الدين العام اللبناني ٨٦ مليار دولار، ويات من شبه المؤكد عجز الدولة اللبنانية عن السداد، وحتى إمكانية الاقتراض مجدداً للسداد تبدو متعذرة، فيما المساعدات والقروض المحتمل تقديمها للبنان لن تتجاوز ١١ مليار دولار حسب تعهدات المجتمع الدولي المحتملة، والمرتبطة بشروط اقتصادية وسياسية غاية في التعقيد⁷، وهو ما يعني حتمية دخول الاقتصاد اللبناني في مرحلة انكماش غير مسبوق، وتردي قدرة الدولة على تمويل الاستيراد الذي تعتمد عليه لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وهو ما يعني فعلياً المساس باحتياجات السكان و مداخيلهم و مدخراتهم، وبترجمة أخرى سيعاني قطاع واسع من

⁵ عندما أطلقت إسرائيل جماعات إرهابية لزراع الفوضى في لبنان، المجلة المرجعية حول العالم العربي والإسلامي، ١٩ يونيو ٢٠١٨.

⁶ حنفي، ساري وجاد شعبان وكارين سيفيرت. الإقصاء الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان: تأملات في الآليات التي تعزز فقرهم الدائم. مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩١

⁷ كيف غرق الاقتصاد اللبناني في مستنقع الديون، **bbc**، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٩.

المواطنون اللبنانيين لأجل تلبية احتياجاتهم الأكثر اساسية⁸، وستدفع شرائح أخرى إلى حافة الجوع. لهذا ما يعنيه تجاه اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، على مستوى التأثير الاقتصادي المباشر أو على مستوى العلاقة مع المجتمع اللبناني، فحوالي ٣٧% من القوة العاملة الفلسطينية في لبنان هم عاملون بالأجرة، و مرشحون أكثر من غيرهم لفقدان عملهم في ظل استمرار التضخم في عدد الشركات والمشاريع التي تغلق أبوابها وتسرح عامليها.

والحال هذه يبدو التهديد مضاعفاً بمزيد من البطالة والفقر للفلسطينيين (٥٦% منهم يعانون من البطالة فيما يصل معدل الفقر العام إلى ٧٣%)⁹، وهذه أرقام ازدادت بالتأكيد في ظل الأوضاع الاقتصادية الهشة بالفعل لدى اللاجئين الفلسطينيين، وتدفع لاحتساب أوسع شرائحهم كمرشحين لمعاناة الجوع الحقيقي ونقص التغذية وليس الاحتياجات الأساسية فقط.

ففي مخيم عين الحلوة وحده، تجاوزت نسبة البطالة الـ 80%، بينما بلغت نسبة الفقر المدقع أكثر من 40%، ونسبة الفقر العادي 60%.

مخاطر الاستباحة:

بعد سقوط مفاعيل اتفاق القاهرة ١٩٦٩م بخروج مقاتلي الثورة الفلسطينية من بيروت ١٩٨٣، أصبح التعامل مع الوجود الفلسطيني مرتبطاً بإرادة وسياسات الدولة اللبنانية وأجهزتها المختلفة والقوى السياسية اللبنانية، التي لم تراخ في مجموعها الالتزامات و الأعراف الدولية الخاصة بالتعامل مع اللاجئين.

⁸ عامر محسن، وطن البنوك، جريدة الاخبار، ١٨ ديسمبر، ٢٠١٩

⁹ تقرير حقوقي، القدس العربي، ٨ ديسمبر ٢٠١٨، alquds.co.uk

وبينما تغيب المرجعية الفلسطينية الموحدة، و تتقاعس الأمم المتحدة و"أونروا" عن تقديم الحماية القانونية للاجئين الفلسطينيين، ومنع الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة بحقهم، لا تملك جموع اللاجئين الفلسطينيين فرصة حقيقية لحماية مخيماتها ووجودها من احتمالات التدخلات السلبية متعددة المصادر.

فإلى جانب مظاهر التهديد الأمني والعسكري آفة الذكر، يعتبر مجتمع اللاجئين الفلسطينيين موضعاً لعشرات المشاريع المتداخلة التي تنفذها مؤسسات دولية الطابع بشكل مباشر أو عبر واجهات محلية، دون ضوابط أو أطر مرجعية، وبالنظر لسوابق العديد من هذه الجهات في عملها داخل المخيمات الفلسطينية في سوريا خلال السنوات السابقة، وارتباط بعضها بجهات معادية للفلسطينيين بعمومهم، وأخرى تعمل على تصفية وجود اللاجئين الفلسطينيين وقضيتهم، تفتح الأزمة اللبنانية نوافذ واسعة للعمل في المخيمات بمنطلقات وأهداف منافية لاحتياجات مجتمع اللاجئين ومصالحه، حتى لو بدت ظاهرياً كذلك، سواء بالتعامل معها كجزر تنطلق منها مشاريع تتداخل سياسياً في المشهد اللبناني المضطرب، أو بمشاريع تستهدف المخيمات وتعمل على تفكيك تراكيبها الداخلية وقدرة أهلها على البقاء وتجاوز هذه المرحلة.

مخاطر الاشتباك الداخلي:

المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة تجاه الأطراف اللبنانية المتصارعة، النابعة من الاختلاف في الموقف من المشاريع والأطراف في الإقليم، كفيلة بخلق اصطفاقات داخلية فلسطينية تبعاً لهذه المواقف، والخشية التي تثيرها السوابق التاريخية سواء في مشهد اللجوء الفلسطيني في لبنان أو سوريا المجاورة، ما يحمل إمكانية وقوع اشتباك فلسطيني داخلي تكون ساحته المخيمات الفلسطينية، في ضوء وجود امتدادات للقوى اللبنانية داخل المخيمات الفلسطينية.

ولكن يبدو حتى اللحظة، أن الأطراف الفلسطينية السياسية داخل المخيمات تتحو إلى خيار الحكمة والتصرف بعقلانية مع الداخل والجوار، ويظهر هذا جلياً في توحيد دعواتها للاجئين الفلسطينيين بعدم الانخراط في ساحات الثورة، والنأي بالنفس عن المشاركة في الاحتجاجات الداخلية في هذا البلد، ما يجعل من احتمال وقوع هذا الخطر ضعيفاً جداً.

مخاطر التهجير:

التهجير هو الخطر الأساسي الذي يهدد اللاجئين الفلسطينيين، فمجمّل الضغوطات التي تخلفها الأزمة قد تؤدي لتعاظم هذا الخطر، بفعل تأثير هذه الضغوط على بيئة اللاجئين وحياتهم، وذلك في ظل توثب من جهات عدة لتصفية هذا الوجود من خلال التهجير، وإمكانية استغلال حالة الهشاشة التي تفرضها الأزمة على لبنان كبلد وعلى بيئة المخيمات واللاجئين بهذا الاتجاه.

سوابق التهجير واسع النطاق خلال السنوات الأخيرة، تؤكد وجود إمكانية لتمريره دون عوائق حقيقية من المجتمع الدولي، أو الأطراف ذات المسؤولية عن حماية اللاجئين ومناطق وجودهم، وما أظهرته أحداث التهجير في سوريا والعراق خلال الاعوام الأخيرة تؤكد أن الاقليات العرقية أو الدينية أو السياسية تكون معرضة أكثر من غيرها لمثل هذا النوع من المخاطر، وأن الأزمات الكبرى في بلدان المنطقة غالباً ما تشكل فرصة لتصفية وجود الأقليات أو إلحاق ضرر بالغ بوجودها، وهو أيضاً ما أكدته أحداث مخيم نهر البارد، و المخيمات الفلسطينية في سوريا بما أحدثته من تهجير واسع للفلسطينيين اللاجئين،

الرقم الذي قدمه الإحصاء المركزي اللبناني والجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، حول عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ٢٠١٧م، كفيل بإعطاء مؤشر قوي عن طبيعة الظروف الطارئة وعوامل التهجير

الفاعلة في مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، حيث أفاد الإحصاء المذكور بكون عدد المقيمين في لبنان من هؤلاء اللاجئين هو ١٧٤ ألف لاجئ، وإذا كان ثمة إشكالية في هذا الإحصاء كونه لم يلاحظ وجود عدد كبير من هؤلاء اللاجئين خارج لبنان نتيجة لظروف عملهم في بلدان عربية وغيرها، لكن بالقياس بالرقم المتداول في الأوساط الرسمية قبل هذا الإحصاء وهو ٦٠٠ ألف لاجئ، تحدثنا الفجوة بين الرقمين عما فعلته الظروف الطارئة باللاجئين، وعن دور شبكات التهجير المتشعبة، ومشاريع إعادة التوطين التي تسلطت على هذه البيئة التي انهكها الفقر والحرمان من الحقوق الأساسية¹⁰.

الوقفة التي تم تنظيمها أمام السفارة الكندية في لبنان باسم مجموعة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ومشاركة بعضهم، لم تكن الأداة الوحيدة من سلة أدوات صناعة التهجير، فواحدة فقط من شبكات تهجير اللاجئين الفلسطينيين في لبنان نحو أوروبا تم تداول معلومات عن تهجيرها لآلاف منهم وسعيها لتهجير المزيد.

وهو أمر تتناوله المصادر والجهات الرسمية الفلسطينية كما لو كان عارض فرعي ناجم عن مأساة اللجوء، وليس مساس بالحق المركزي الفلسطيني كشعب وأفراد، وتصفية لقدرتهم المادية على العودة، وهو ما يعزز المخاوف تجاه أي تطور سلبي في الساحة اللبنانية، قد يخلق ظرفاً حاداً يقود نحو مزيد من التهجير، الذي ثبت عجز المنظومة الفلسطينية عن مواجهته، وغياب الإرادة أو البرنامج لديها لخوض هذه المواجهة.

¹⁰ تقرير: تساؤلات حول هجرة الفلسطينيين من لبنان، بوابة اللاجئين، ٢٦ نوفمبر ٢٠١٨.

المحور الثالث: الحماية الذاتية والمسؤوليات الدولية

تنطلق الورقة في بحثها عن حلول لمواجهة ودرء هذه التهديدات، من مجموعة من الاستخلاصات العامة بشأن الوضع الخاص للاجئين الفلسطينيين في لبنان، والسمات التي أظهرتها حالات الصراع و الأزمات الداخلية في المنطقة العربية منذ العام ٢٠١١م، وكذلك المسؤوليات والواجبات القانونية المنوطة بعدد من الجهات ذات الصلة والمسؤولية عن وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان:

أولاً: أظهرت أزمات المنطقة في السنوات الأخيرة، وكذلك الأحداث التاريخية المتصلة بالوجود الفلسطيني في لبنان، صعوبة تحييد الأقليات أو مجموعات سكانية بعينها عن السير العام للأحداث في بلد ما، وتداخل هذه الأحداث مع الوقائع السكانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات الفرعية للأقليات أو المجموعات السكانية ذات الصفات الخاصة "اللاجئين الفلسطينيين في هذه الحالة".

ثانياً: ساهم تقاعس المؤسسات الدولية ذات المسؤولية المباشرة، عن القيام بمسؤولياتها بشكل مبكر في تدهور أوضاع المجموعات السكانية، واللاجئين وتجمعاتهم، في ظروف الصراعات الداخلية، وشكل هذا التقاعس مجالاً لتداعيات أفضت في مجملها إلى عمليات قمع وقتل وتهجير واسع النطاق على غرار تلك التي شهدتها مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا.

ثالثاً: غالباً ما لعبت الصراعات الداخلية في المجتمع الفرعي للاجئين دوراً في تسهيل التغول والانتهاكات ضد اللاجئين من طرف السلطات المحلية، ومجموعات سياسية وعسكرية أخرى منخرطة في الأزمات

لللاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

والصراعات في هذه الدول، وأعطت مساحة ومسوغات للتدخل، بل وفي عديد من الحالات ساهمت مجموعات وقوى من داخل مجتمع اللاجئين في الانتهاكات وأعمال القمع أو التهجير.

رابعاً: في معظم الشواهد لم تتجح مؤسسات المجتمع المدني أو المؤسسات الدولية الناشطة داخل مجتمع اللاجئين في البلدان المأزومة في الإسهام بحماية اللاجئين من المخاطر الكبرى، وفي شواهد عدة ساهمت هذه المؤسسات من خلال لعب أدوار غير معلنة وممارسة اصطفاقات سياسية لجانب بعض أطراف الأزمة في مفاومة التهديدات والانتهاكات بحق مجتمعات اللاجئين.

خامساً: الأقليات والمجموعات السكانية التي حظيت بإسناد من امتداداتها خارج بلدان الأزمة، حظيت بظروف وفرص أفضل نسبياً للتعامل مع الأزمات التي سادت البلدان التي وجدت فيها، سواء من خلال ممارسة البلد الأم للضغط السياسي على البلد المستضيف، أو الوصول لتقاومات محددة معه، أو توفير أشكال مباشرة من الدعم لهذه المجموعات السكانية.

مسارات العمل المتاحة:

١- بناء فهم مشترك:

يحتاج الفلسطينيون إلى بناء فهم مشترك لطبيعة التهديد الذي يتعرضون له في لبنان، ويحتاج هذا لتضافر جهود المعنيين سواء من داخل بيئة اللاجئين الفلسطينيين أو من عموم الفلسطينيين، باتجاه إعادة تذكير المؤسسات والجهات الفلسطينية على اختلاف مستوياتها ومسؤولياتها تجاه هذه المجموعة من الشعب الفلسطيني، وخلق اتصال وثيق بين الحقوق المعيشية والهموم الحياتية لهذه المجموعة و الحق الجمعي للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير.

٢- بناء مرجعية موحدة:

رغم وفرة البنى المؤسسية والهيئات واللجان الخاصة باللاجئين الفلسطينيين، إلا أن القيمة العملائية لوجود هذه المؤسسات ودورها في حماية الوجود الفلسطيني في لبنان، يرتبط بقدرتها على التحول لأطر مرجعية موحدة، تتحرك وفق استراتيجية متفق عليها، وبالحد الأدنى وفقاً لخطوط عامة متفق عليها، وهو ما يتطلب البدء بتشكيل لجنة إنقاذ وطني تقود العمل الفلسطيني في الساحة اللبنانية وهذا يحتاج لتضافر جملة من الإجراءات السياسية ذات الصلة المباشرة:

- اجتماع عاجل للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أو من ينوب عنها مع ممثلي مختلف

الأطراف الفلسطينية في لبنان دون ممارسة أي استثناء.

- وجود اتجاه سياسي لدى القيادة الرسمية الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، لتثبيت مرجعية متفق عليها للتعامل مع الدولة اللبنانية تمثل الكل الفلسطيني في الساحة اللبنانية.
- تعيين شخصية وطنية بعيدة عن تجاذبات الانقسام الفلسطيني على رأس هيئة خاصة بهذا الشأن، يتم منحها تفويضاً ملائماً، وموارد متناسبة مع حجم الاحتياجات والمهمة.
- تشكيل هيئات فرعية منبثقة من الهيئة الأساسية (المرجعية)، تحضر على امتداد تجمعات ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وتقوم بدور المرجعية المحلية لشؤون المخيمات، ولأي تعامل خارجي مع هذه المخيمات سواء كان يخص المؤسسات الدولية أو المحلية أو السلطات المحلية، بالتنسيق مع المرجعيات السياسية الفلسطينية والهيئات التابعة للأمم المتحدة ذات الصلة بوضع المخيمات.
- - إيجاد آلية لتنظيم الوجود الفلسطيني المسلح في المخيمات، بما يحدد مرجعية أمنية فلسطينية موحدة - يكون عملها تحت الرقابة الدائمة منعاً لأي تجاوزات - تتولى مسؤولية حفظ الأمن الداخلي في المخيمات وتحظر المظاهر المسلحة المخلة بدور هذه المرجعية.

٣- الوصول لاتفاق مع السلطات اللبنانية:

هناك ضرورة خاصة للوصول لاتفاق شامل مع السلطات اللبنانية، ينظم العلاقة بين الدولة واللاجئين في المخيمات وخارجها، دون تقييد في الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين على الأراضي اللبنانية، والتي ترتبط بالتزامات تعاقدية للدولة اللبنانية تنص عليها الاتفاقيات المباشرة بين الطرفين والمواثيق والأعراف

والقرارات الدولية ذات الصلة ومن بينها الاتفاق/ القرار المؤسس لوجود وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، وعقد تعاونها مع الدولة اللبنانية.

٤- قيام الأمم المتحدة بمسؤولياتها:

تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية أساسية عن مأساة اللجوء الفلسطيني، أولاً بحكم كونها الإطار المرجعي المسؤول عن قرار التقسيم ١٨١، الذي أسس لقيام الكيان الإسرائيلي الذي هجر الفلسطينيين من بلادهم عام 1948، وتقاعس وفشل المؤسسة الدولية الأم في إنفاذ قراراتها الخاصة بعودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم، ولاحقاً بصفتها الجهة المسؤولة عن وضع اللاجئين عموماً، بجانب مسؤولياتها العامة تجاه المدنيين في أوقات الأزمات.

وهو ما يستوجب تحقيق التزام من الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة حول مجموعة من المهمات والواجبات الأساسية التي تقع على عاتقها تجاه اللاجئين الفلسطينيين في مثل هذه الحالات:

- ممارسة مسؤوليتها عن منع الانتهاكات وأي من مظاهر التعسف بحق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بما يعنيه ذلك من ضرورة تكثيف حضورها الرسمي في مخيمات اللاجئين وممارسة دورها في مراقبة أي انتهاكات بحق اللاجئين في مخيماتهم وبيئتهم الحيوية، والعمل على منع هذه الانتهاكات وإزالة أي تأثيرات تترتب عليها.

- ممارسة التزاماتها في تلبية الاحتياجات المعيشية والإنسانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، بما يشمل تطوير البنى التحتية والمرافق العامة وتلك المخصصة لتقديم الخدمات من قبل "أونروا" لمصلحة اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات.

٥- عزل مصادر التهديد:

هناك ضرورة لمعالجة مجموعة من التهديدات الماثلة حالياً بصورة عاجلة والتي تعتبر بطبيعتها نقاط تفجير محتملة للوضع في المخيمات:

- معالجة إشكالية المطلوبين الفلسطينيين للسلطات اللبنانية من خلال لجنة مشتركة تشرف على تسوية أوضاعهم القانونية ووقف الملاحقة لغير المتورطين في مخالفات حقيقية ومثبتة، وكذلك من خلال فرص العفو العام.

- الوصول لآلية لملاحقة أي مرجعيات أو أطراف سياسية لبنانية تتورط في تمويل أو تسليح أي مجموعات أو امتدادات داخل المخيمات غير معترف بها من المرجعيات الفلسطينية الموحدة.

٤- إيجاد آلية ضبط وتنظيم الأنشطة و المشاريع الموجهة للمخيمات، بما يعطي فرصة لفحص أهدافها ودرجة توافقها مع توجهات واحتياجات ومصالح مجتمع اللاجئين الفلسطينيين، على أن تكون هذه المرجعية ذات طبيعة تنموية وحقوقية وتعمل وفقاً لضوابط تمنع تحولها لأداة قمعية تصدر حقوق العمل الأهلي.

٦- السياسة ضد المجزرة:

في مواجهة النوايا والمساعي التي تستهدف حقوق اللاجئين الفلسطينيين، يبدو تمسك اللاجئين وداعميهم بالجذر السياسي لوجودهم المرتبط بالأرض الفلسطينية التي هجروا منها، أي بحقهم في العودة لديارهم، مخرجاً من الوضع المؤقت الطويل الذي تم وضعهم فيه في ظروف غير مواتية للحياة الأدمية، ومرشحة نحو مزيد من التصاعد السلبي.

لللاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

ويعني ما سبق استعادة قدرة مجتمع اللاجئين الفلسطينيين على العمل لأجل حقه في العودة وهو ما قد

تخدمه المسارات التالية:

- تحضير برنامج للفعاليات الخاصة للمطالبة بإنفاذ حق العودة على امتداد العام المقبل.
- التأكيد الواضح لكافة الأطراف ذات الصلة أن الاتجاه الأساسي الثابت لدى الفلسطينيين يتمركز نحو العودة لبلادهم، وأن أي ضغوط يتعرض لها مجتمع اللاجئين لن تنفجر إلا باتجاه الاحتلال وصوب الحدود مع فلسطين المحتلة.
- إعادة التأكيد على حق الفلسطينيين في الفعل السياسي والنضالي الفلسطيني، والجماهيري المتفاعل مع القوى اللبنانية المؤيدة لحقوقهم دون قيود لهذا الحق.
- بناء الروابط وأشكال التنسيق مع المجموعات والقوى اللبنانية المؤيدة لحقوق اللاجئين الفلسطينيين المعيشية والوطنية.